

رعى «اليوم الوطني للصناعات الغذائية» وأطلق مشروعاً متكاملاً للنهوض بالقطاع الحاج حسن: لتنفيذ الاتفاقات التجارية وزيادة الصادرات مع دراسة متطلبات الأسواق الخارجية



حكيم مجتمعاً إلى جونز

دعوة للوزير حكيم لزيارة رومانيا. وشرح حكيم الخطوات العملية الجارية في ضوء زيارة السفير جان بول توييه المسؤول عن ملف لبنان في المنظمة. وكان وزير الاقتصاد التقى وفداً من منظمة الصحة العالمية في حضور المدير العام للاقتصاد عليا عباس وبحث معه في تطبيق قانون منع التدخين.

استقبل وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور آلان حكيم، في مكتبه في الوزارة، القائم بالأعمال الأميركي السفير ريتشارد جونز، وعرض معه ملف انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية. كما تطرق البحث إلى المواضيع السياسية الراهنة. وشدد حكيم على ضرورة «أن يكون هذا الانضمام لمصلحة الاقتصاد اللبناني وليس على حسابه»، مؤكداً «أن الهدف هو توسيع وإيجاد آفاق جديدة للاقتصاد اللبناني والخدمات والتجاري والإنتاجي بشروط تنعكس إيجاباً على الميزان التجاري».

والتقى الوزير حكيم سفير رومانيا فيكتور نيرسا وبحث معه في سبل تعزيز وتطوير العلاقات الثنائية بين لبنان ورومانيا، خصوصاً في ما يتعلق بسور لبنان المحوري وعلاقاته مع دول أفريقيا، خصوصاً غربها.

وأبلغ السفير الروماني الوزير حكيم أنه يجري التحضير لعقد مؤتمر لرجال الأعمال اللبنانيين - الرومانيين المعنيين بتطوير العلاقات الاقتصادية مع غرب أفريقيا في بيروت قريباً، معلناً أنه وجه



عملية الإنتاج بشكل بيئي منظم وبمستوياته الدقيقة وبال جودة العالمية، وهذه نقطة أساسية وأعرب عن تأييده الخطة التي أعلنها الوزير الحاج حسن، لافتاً إلى أن المرحلة «تتطلب زيادة الحصانة وتفعيل وحماية القطاعات الإنتاجية بحدود ما تسمح به الاتفاقات الدولية».

وأضاف وزير البيئة: «نريد مناطق صناعية محددة وأمل أن تكون في مناطق الفقر المدقع الموجود في الشمال وفي البقاع حيث أكثر من 50 في المئة دون مستوى الفقر».

وعرض لسلسلة من الملاحظات، مستنداً على التنسيق في إقامة المعارض الصناعية ومراجعة المزاحة في الإنتاج والتسويق والإهتمام بالتعليب والتخزين والشحن والاستدامة في الصناعات الغذائية».

ورأى «أن حجم التحديات الذي تواجهه هذه الصناعات هائل، شأنها شأن العديد من الصناعات والقطاعات الإنتاجية الأخرى، خصوصاً في ظل التطور المتواصل للأسواق العالمية».

وتطرق إلى مشروع مكافحة التلوث البيئي LEPAP حيث يمكن للمؤسسات الصناعية الاستفادة من دعم تقني مجاني لمعالجة وضعها البيئي وتحديد التدابير الوقائية والعلاجية اللازمة، وقروض ميسرة لتنفيذ هذه التدابير بافائدة تصل نسبتها إلى حوالي الصفر في المئة».

وأوضح «أن مشروع LEPAP الذي تنفذه وزارة البيئة بتعميل من مصرف لبنان والبنك الدولي والحكومة الإيطالية، وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووزارة الصناعة وجمعية الصناعيين اللبنانيين واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة، وغيرهم من الشركاء المحليين من القطاعين العام والخاص يأتي لتسهيل التزام الصناعيين بالمرسوم المتخذة للصناعة، الملوثات الهوائية والنفايات الصلبة والمحددة في القرار رقم 1/8 تاريخ 2001/1/30 الصادر عن وزارة البيئة»، مؤكداً «أن حسن تقيّد الصناعي بحكام هذا المرسوم يخوله الحصول على شهادة التزام بيئي، ما من شأنه تحسين سمعة المصنع وتسهيل تصريف منتوجاته».

استراتيجية لدى الروس. هدفنا إذاً هو ضمان سلامة الغذاء وسلامة المواطن اللبناني». وأعرب عن تأييده الخطة التي أعلنها الوزير الحاج حسن، لافتاً إلى أن المرحلة «تتطلب زيادة الحصانة وتفعيل وحماية القطاعات الإنتاجية بحدود ما تسمح به الاتفاقات الدولية».

وأضاف وزير البيئة: «نريد مناطق صناعية محددة وأمل أن تكون في مناطق الفقر المدقع الموجود في الشمال وفي البقاع حيث أكثر من 50 في المئة دون مستوى الفقر».

وعرض لسلسلة من الملاحظات، مستنداً على التنسيق في إقامة المعارض الصناعية ومراجعة المزاحة في الإنتاج والتسويق والإهتمام بالتعليب والتخزين والشحن والاستدامة في الصناعات الغذائية».

ورأى «أن حجم التحديات الذي تواجهه هذه الصناعات هائل، شأنها شأن العديد من الصناعات والقطاعات الإنتاجية الأخرى، خصوصاً في ظل التطور المتواصل للأسواق العالمية».

وتطرق إلى مشروع مكافحة التلوث البيئي LEPAP حيث يمكن للمؤسسات الصناعية الاستفادة من دعم تقني مجاني لمعالجة وضعها البيئي وتحديد التدابير الوقائية والعلاجية اللازمة، وقروض ميسرة لتنفيذ هذه التدابير بافائدة تصل نسبتها إلى حوالي الصفر في المئة».

وأوضح «أن مشروع LEPAP الذي تنفذه وزارة البيئة بتعميل من مصرف لبنان والبنك الدولي والحكومة الإيطالية، وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووزارة الصناعة وجمعية الصناعيين اللبنانيين واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة، وغيرهم من الشركاء المحليين من القطاعين العام والخاص يأتي لتسهيل التزام الصناعيين بالمرسوم المتخذة للصناعة، الملوثات الهوائية والنفايات الصلبة والمحددة في القرار رقم 1/8 تاريخ 2001/1/30 الصادر عن وزارة البيئة»، مؤكداً «أن حسن تقيّد الصناعي بحكام هذا المرسوم يخوله الحصول على شهادة التزام بيئي، ما من شأنه تحسين سمعة المصنع وتسهيل تصريف منتوجاته».

بين مختلف الإدارات والوزارات والقطاع الخاص يؤدي إلى: - زيادة الصادرات، لا سيما الصناعات الغذائية منها، مع دراسة متطلبات الأسواق الخارجية والطريقة الفضلى لتحقيق ذلك بدءاً من تنفيذ الاتفاقات التجارية من قبل شركائنا التجاريين لأن لبنان سبق أن التزم بها وهو ينفذها كاملة.

العمل وفق مبدأ أن سلامة الغذاء أمر لا يمس به، مع التأكيد أن الغالبية الساحقة من صناعتنا مطابقة للمواصفات. وأنا نؤيد التنسيق في هذا المجال مع كافة الجهات المعنية لضمان تطبيق المواصفات ومحاسبة من يخفي بعد تنبيهه ودفعه إلى تصحيح الخطأ. لا أحد منا يقبل أن نتكون لدينا صناعة مخالفة للمواصفات. والتشجيع على إقامة الصناعات الغذائية المتخصصة، مع سن 107 مليون دولار أميركي وقررت نحو 1340 فرصة عمل»، مشيراً إلى أنه «من بين هذه المشاريع استفادت أربعة من حوافر «إيدال» التي توسيع منشأتها وخطوط إنتاجها خلال العامين الماضيين، فاق مجموع قيمتها الاستثمارية 72 مليون دولار وهدمها».

وزير الصناعة والقيّ الحاج حسن كلمة دعا خلالها الدولة «إلى زيادة حجم القطاع الصناعي عموماً والصناعات الغذائية خصوصاً وتشجيع إقامة الصناعات الفعالة الثالثة والرابعة والخامسة، وصولاً إلى مضاعفة حجم قطاع الصناعات الغذائية خلال السنوات العشر المقبلة».

وسأل: «لماذا لا تبادر الدولة إلى المعاملة بالمثل مع الدول التي تمنع إدخال منتجاتنا إليها، فيما نستورد منها بمئات ملايين الدولارات؟ لماذا من غير المسموح تصدير الألبان والأجبان؟ في حين تبلغ فاتورة الاستيراد من الألبان والأجبان من أوروبا نحو 600 مليون دولار سنوياً؟ لماذا نستورد الدواجن بينما أنتجنا الإنتاج اللبناني فائض منها؟ لماذا نستورد البطاطا ومنتج 350 ألف طن سنوياً بما يؤمن حاجة الاستهلاك المحلي ويفيض؟ لماذا نستورد التشببيس فيما لدينا في لبنان 6 مصانع لإنتاج التشببيس؟»

وتابع: «أعتنم وجود هذا الحضور الوزاري والرسمي والخاص ل طرح مشروع تتم بلورته

إجمالي الصادرات الصناعية، بزيادة بلغت نسبتها 32 في المئة بين 2011 و2015. وبينت دراسة أعدتها إيدال عن القطاع أن عدد مؤسسات هذا القطاع بات يشكل أكثر من 20,35 في المئة من مجموع المؤسسات الصناعية. وفي ضوء ما تقدم، زاد حجم الاستثمار في هذا القطاع فوسعت العديد من المصانع خطوط إنتاجها كما طورت آلياتها ومعداتنا، وأنشأت العديد من الوحدات الصناعية الجديدة مع إدخال إنتاج جديد على الأسواق مستندة إلى هذا الطلب. وكانت مشاريع الصناعات الغذائية الجديدة من بين المستفيدين الرئيسيين من حوافر وإعفاءات قانون تشجيع الاستثمارات، ومن بدء العمل بهذا القانون في العام 2003، فاقت قيمة هذه المشاريع 107 مليون دولار أميركي وقررت نحو 1340 فرصة عمل»، مشيراً إلى أنه «من بين هذه المشاريع استفادت أربعة من حوافر «إيدال» التي توسيع منشأتها وخطوط إنتاجها خلال العامين الماضيين، فاق مجموع قيمتها الاستثمارية 72 مليون دولار وهدمها».

وأضاف: «تستوعب أسواق مليار دولار المتحدة مثلاً أكثر من مليار من صف واحد من السلع الغذائية العائدة للمطبخ اللبناني، وتقع علينا مسؤولية تأمين كميات كبيرة لتلبية حاجات هذه الأسواق بشكل مستدام، لأن عدم قدرتنا على تلبية هذه الطيات قد يجذب منافسين جدداً غير لبنانيين لبيع سلع مشابهة لمنتجاتنا التقليدية».

وأكد رئيس مجلس إدارة «إيدال» عيتاني أن هذا القطاع «أثبت على مر السنوات أنه يتمتع بمقومات عديدة جعلته يحقق قفزة نوعية في السنوات الأخيرة، ولا سيما خلال العام 2014 حيث سجلت صادراته معدلات قياسية، مستغداً على السعي الحثيث من قبل الحكومة على مؤسسات التصنيع الغذائي لمواكبة أحدث المواصفات والمعايير الدولية في الإنتاج والتوضيب».

وقال: «رغم أزمة إقفال الحدود البرية التي انعكست تراجعاً محدوداً في حجم صادرات هذا القطاع للعام 2015، شكلت صادراته نحو 36,5 في المئة من

أبوفاعور: أن الأوان لإسقاط الحميات السياسية عن المتورطين في فضيحة الإنترنت

وفي ملف الإنترنت، استغرب أبوفاعور «كيف أن الحديث يدور فقط حول الشركات التي كانت تشغل الإنترنت غير الشرعي، فيما لا يطرح السؤال عن المسؤوليات الإدارية». وقال: «المدير العام لوزارة الاتصالات عبد المنعم يوسف قال عندما سئل عن الأمر في لجنة الإعلام والاتصالات، ومن أحد المراجعات الأمنية، إن الأمر مستمر منذ سبع سنوات. فلماذا تعامى عن الأمر؟ لا يريد رؤية الحقيقة أم أن هناك شركات معينة مخفية وأقادات غير مشروعة».

وقال: «الدولة لا يمكن أن تستمر في هذا المسار الإحتدري من الفساد، وبات صعباً إقناع المواطن العادي المعتز بال قانون، بأننا لا نزال نعيش في دولة وفي ظل نظام. هذه أدغال وليست دولة. هذه غابات تسود فيها شرايع الغابات».

أضاف: «إن مجلس الوزراء يدعو إلى تناول هذه القضايا بمنتهى الشفافية واتخاذ قرارات وإجراءات فعلية على أي مستوى، بدءاً من الوزراء وصولاً إلى الموظفين، وذلك بحق الإداريين المتورطين سواء في الأجهزة الأمنية أم الإدارات المدنية، وإلا فلن تفقد الحكومة مصداقيتها وحسب، بل إن الدولة ستفقد موقعها في ذهن كل مواطن لبناني، وأن الأوان لأن تسقط الحميات السياسية عن المتورطين».

وسأل: «لماذا يبقى القضاء الصامت الأكبر؟ على القضاء أن يصل إلى النهاية وتصل الإجراءات الأمنية إلى النهاية، فلا يكون هناك كبش فداء من خلال البحث عن أشخاص لا يتمتعون بالحماية فتجعل منهم كبش محرقة. وإلا عبداً تقنع الدولة المواطنين اللبنانيين بأنها لا تزال موجودة»، وإثر أبوفاعور خلال مؤتمر الصحافي مسالة باخرة الفصح التي تم توقيفها اليوم، شاكرًا لوزارة الاقتصاد وهزات المرافق والبداة بالإجراءات لمنع نقل النفايات والفتح في الليل وقمحا في النهار، والتأكد من أن الشاحنات معقمة». وتمنى أن «يقطع الشك باليقين لأن هناك ما يقضي العلاج»، مشيراً إلى أن «شاحنات كانت تحمل خردة في الليل وقمحا في النهار».



جابر مترشفاً فرعية «المال»

الاتصالات و«هيئة أوجيرو»، في الحادية عشرة والنصف قبل ظهر اليوم أمام قصر العدل في بيروت أثناء تقديمه (أمر على عريضة) لدى قاضي الأمور المستعجلة، طلب وقف مسلسل التهمج على «هيئة أوجيرو» والتعرض لها، «حرصاً من المجلس على سعة الهيئة وكرامة العاملين فيها، نظراً إلى الأذى المعنوي الكبير الذي يطالهم جراء الإقتراءات»، بحسب بيان المجلس.

● خلال الاجتماع الأخير الذي انعقد في فندق فينيسيا - بيروت، تمّ انتخاب رئيس مجلس إدارة «إنتركونتيننتال بنك» (IBL) سليم حبيب عضواً في مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب.

● انتخبت الجمعية العمومية ل نقابة مصانع الأدوية في لبنان مجلسها برئاسة الصيدلي الدكتورة كارول أبي كرم ولتباية الرئيس رضا شعيتو، وأمانة السن الصيدلي الدكتورة برتا أبو زيد، وأمانة الصندوق طارق بطارة.

وفد أميركي في غرفة الشمال

استقبل رئيس غرفة طرابلس ولبنان الشمالي توفيق دبوسي وفد مؤسسة Chemonics الأميركية وعرض معه مجموعة المشاريع، التي تقوم بها لا سيما توفير التمويل لدعم المشاريع الإنتاجية الصغر.

ورحب دبوسي بالوفد، معلناً أن غرفة طرابلس «مؤمنة بدورها المجتمعي الفاعل لأنها تركز على الإنسان بغية تطويره ودعمه واحتضانه ليصبح عضواً فاعلاً في المجتمع ويؤثر في حركة الاقتصاد والوطن وفي العالم المفتوح أمامنا جميعاً».

وعند دبوسي «سلة المشاريع القائمة في الغرفة وبيروتوكولات التعاون مع المجتمع الأكاديمي وبقايات المهن الحرة واتحاد المصارف العربية، ومختلف المؤسسات الدولية الإنمائية بهدف الوقوف إلى جانب كل القضايا التي تشكل حالات إنسانية راقية ومقدمة، والغرفة تشكل في هذا الخيار قيمة مضافة في الفكر والنقطة وتطوير القدرات».

ولفت إلى «جملة إهتمامات منها فتح الأسواق أمام الصادرات اللبنانية، وبذل كل الطاقات لدعم الصادرات الزراعية والصناعات الغذائية منها»، إذ «دورنا لا حدود له ويصعب في مصلحة الإنسان والوطن، ونحن نتعاون مع كل الجهات التي ترغب بإقامة أوسع للعلاقات مع القطاع الخاص لولب الحياة المجتمعية، دون أن يفوتنا التأكيد بشكل دائم على الوقوف إلى جانب الدولة بكل مؤسساتها وأدائها ومرافقها».

قسم هندسة البترول في «العربية» ينضم إلى SPE-BAU CHAPTER

انضم قسم هندسة البترول في كلية الهندسة بجامعة بيروت العربية رسمياً كفرع جديد للجمعية العالمية لمهندسي البترول - SPE-BAU CHAPTER. وأعلنت الجامعة في بيان أمس، أن هذه «الخطوة الهامة تحصل للمرة الأولى في لبنان على أن يتم افتتاح الفرع الجديد في احتفال خاص ستقام لاحقاً، للإضاءة أكثر على أهدافه وإمكانيات التي يمكن الاستفادة منها عبره».

ونظم القسم ورشة عمل عن عمليات الحفر والاستخراج المعقدة بالتعاون مع شركة ZADCO ممثلة بالمهندس هادي الحجار، حضرها عميد كلية الهندسة الدكتور عادل الكردي الذي شكر في كلمته حضور الدكتور ناصر حطيط ممثلاً إدارة قطاع النفط والغاز في لبنان والدكتور كلفيس فرنسيس ممثلاً مشروع GOPEL لبناء القدرات الهندسية في مجال التنقيب من النفط والغاز والتكرير الممول من الإسهاد الأوروبي ورئيس قسم الهندسة الصناعية والإدارية وهندسة البترول الدكتور هادي أبو شقرا.

وفي كلمته، تطرق حطيط لواقع قطاع النفط في لبنان بشكل عام مشيراً على «الجهود المبذولة من قبل الجامعات اللبنانية، خصوصاً جامعة بيروت العربية للحد من الريادي لها في هذا المجال».

أما فرنسيس فطرق إلى مشروع GOPEL شارحاً أهميته «في سبيل تطوير القطاع الأكاديمي في هذا الضمار، مشنياً على دور جامعة بيروت العربية «الفعال» في هذا المشروع.

بدوره، أمل الدكتور رامي حرقوص أن تكون هذه الخطوة «بإدارة خير للبنان بشكل عام وللجامعة بشكل خاص، على أن تستكمل هذه الخطوة بمرئ من التعاون مع هيئة قطاع النفط في لبنان وشركة ZADCO في دولة الإمارات العربية». كما كانت محاضرات ألقاها المهندس هادي الحجار في مجال الحفر المائل المعقد ذي المسافات البعيدة.

وهذه الكمية سوف ترد لاتها غير «صالحه».

من جهة أخرى، فرضت إدارة اهراء الحبوب في مرفأ بيروت، أمس على الشاحنات المعدة لنقل القمح طلي هيكلها من الداخل مواد مانعة للصدأ على أن تكون مصنفة صالحة للاحتكاك بالحبوب.

إيقاف باخرة قمح غير مطابق في مرفأ بيروت

التي تم نقلها إلى الإمارات، والبالغة 660 طناً، أو التصرف بها. كما طلب أخذ عينات لإخضاعها للفحوص اللازمة في المختبرات، وإذا تبين عدم مطابقتها، فسوف يتم ردها».

وأضاف البيان: «لا يزال على متن الباخرة 2330 طناً من القمح،

وأعلنت الوزارة في بيان «أن شهب، باخرة قمح في مرفأ بيروت، بعد اكتشاف قذرات طرية عالية وتكتلات في القمح الذي تحمله. وأوضحته الوزارة في بيان «أن شهب أمر بإيقاف توزيع الكمية

نشاطات اقتصادية



جابر مترشفاً فرعية «المال»

عقدت اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة المال والموازنة والمكلفة درس اقتراح القانون الرامي إلى إنشاء برنامج لإزالة الفقر والعوز المدقع في لبنان، جلسة ظهر أمس برئاسة النائب ياسين جابر، وحضور النواب: مقدم الاقتراح روبري فاضل، هنري حلو وجمال الجراح، مستشار وزير الشؤون الاجتماعية رشيد مرياس أستاذان زخيا، مدير المؤسسة الوطنية للاستخدام جان أبي فاضل، مستشار وزير الشؤون الاجتماعية للسياسات الاجتماعية بشير عصمت ومديرة الموازنة ومراقبة عقد النفقات بالتكليف في وزارة المال كارول أبي خليل، رئيسة الدائرة الإدارية في مديرية الموازنة ومراقبة النفقات في وزارة المالية نهلة شيباني.

وتبايعت اللجنة درس مواد هذا الاقتراح على أن تستكمل في جلسات لاحقة.

● ينظم موظفو وزارة الاتصالات و«هيئة أوجيرو» لقاءً حاشداً دعا إليه المجلس التنفيذي لنقابة مستخدمي